



مواجهة انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية الدلالات - العوامل - الاستراتيجيات

رشا عدنان مبيضين*

التخصص الدقيق للعلاقات الدولية

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى تبيان حجم ظاهرة التطرف في المنطقة العربية؛ من حيث توضيح ماهيتها، أسبابها، تداعياتها، وصولاً إلى معرفة الأساليب المعتمدة لمعالجتها، ومدى نجاعتها.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس ومفاده: ما الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة التطرف في المنطقة العربية؟ وتسعى الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية التي مفادها: إن هنالك غياباً لوجود استراتيجيات شمولية واضحة؛ كآليات محددة، لمعالجة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، وأن الآليات القائمة فعلاً مجزوءة باعتمادها بعد أحادي فقط دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات .

الكلمات الدالة: مواجهة، التطرف، المنطقة العربية.

المقدمة

تعد ظاهرة التطرف والعنف من الظواهر الاجتماعية السياسية المرافقة للمجتمع البشري منذ بداية الحياة على كوكب الأرض حتى الوقت الحاضر، وقد مرت أشكال هذه الظاهرة بتطورات متلاحقة، حتى بات النظر إلى هذه الظاهرة في هذا العصر يختلف كلياً عما كان عليه في العصور القديمة والوسطى. فصورة التطرف الحالية تشابه من صورته في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن نشاطه أصبح معقداً تديره منظمات تتمتع بقدر عالٍ من التدريب والتنظيم والتسلح والمعرفة الفنية، وفي كثير من الأحيان تديره أجهزة ذات قدرات استخبارية كبيرة في بعض الدول؛ وذلك من أجل السيطرة على المجتمع الدولي. ومن خلال البحث الدقيق لهذه الظاهرة تبين أن أغلب دول العالم قد شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية وما تزال أعمالاً متطرفة مروعة في كثير من النشاطات الاجتماعية التي كحالة الحراك في الحياة السياسية التي غالباً ما يرافقها العنف المفرط؛ جراء النمو المتصاعد لنشاطات الحركات المتطرفة التي أثارت القلق على مستقبل النموذج الديمقراطي في العالم، ليس من حيث القيم والمبادئ الديمقراطية فحسب، التي تعد من أبرز ملامح دول العالم الحر بل من حيث تهديد الاستقرار الذي كانت تتمتع به دول عالمي الشمال والجنوب كذلك، و أضحى مهددة تحت وطأة حالة العنف الدائمة التي تقودها حركات وأحزاب قومية ودينية متطرفة.

ورغم أن الولوج إلى عقول قادة الحركات العنيفة المتطرفة وعناصرها لفهم مدرعاتهم ليس بالأمر الهين، إلا أن تطورات الأحداث في دول العالم غالباً ما تنبئ بالواقع الذي بات يمثل المرأة العاكسة والساحة الكاشفة لرؤية الأمور. فظاهرة العنف المفرط الذي تعاني منه دول كثيرة، أسوة بحال العالم العربي الذي يشهد منذ زهاء خمس سنوات تقريباً تنامياً للتنظيمات المسلحة والجماعات (الجهادية) المتطرفة، ما هي إلا انعكاساً لمدرعات متراكمة في عقول المنتظمين لهذه الجماعات، إلى جانب أسباب سياسية واقتصادية وأمنية ومجتمعية في البيئة المحيطة، لم تكف بدفعهم لتكفير معارضتهم حكاماً ومحكومين، بل تجاوزه ذلك إلى الترخيص بقتلهم تحت مبررات ووعود نفسية يحكمها منطق الفرقة الناجية، وإشاعة صنوف البلبلة وعدم الأمن والاستقرار في المنطقة، بالإضافة دفعهم نحو أشكال عديدة من الإرهاب، (الفردية)، و(الجماعية)، المنظم.

أهمية الدراسة:

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للدراسة في أنها لا تتوقف عند حدود تبين ماهية التطرف وأسبابه وتداعياته وسبل معالجته في المنطقة العربية فحسب، بل تقدم تصوراً مقترحاً من خلال استدلال المنهج الوصفي التحليلي أيضاً؛ لاستراتيجية شمولية بآليات ووسائل محددة، لمعالجة التطرف من كافة أبعاده في ظل ما تعتقده هذه الدراسة بأن هناك غياباً ملحوظاً لوجود استراتيجيات عربية واضحة ومحددة لمعالجة التطرف.

الأهمية العلمية: تعد ظاهرة التطرف في المنطقة العربية من أهم الموضوعات على الساحة الدولية والعربية في الوقت الراهن، لذا تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من هذه القضية والفترة الزمنية التي تعالجها. وستضيف الدراسة بعض المعلومات وإعطاء فكرة عامة لمراكز صناع القرار على استكشاف حجم ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، واعتماد الأساليب الناجعة لمعالجتها، مستندة إلى مصادر متنوعة عربية وأجنبية، يمكن أن تساهم في تحليل موضوع الدراسة بأسلوب علمي، يضاف إلى ما سبقها من الدراسات القليلة التي تناولت الموضوع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعد التطرف ظاهرة سلبية تجثم على صدر المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، ويبرز من بين أنواع التطرف المختلفة (التطرف الديني) الذي يقترن بالغلو والتشدد في الخطاب، وما يرتبط بذلك من لجوء إلى العنف، ورفض الطرف الآخر إلى حد قد يصل إلى تكفيره، بل محاولة إقصائه بشكل كلي، ولا تقتصر دراسة التطرف على النطاق الديني فحسب، بل تمتد أيضاً إلى المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يسودها الاستقطاب، والأحادية في التفكير، والشعور بالاستعلاء والسمو الزائف، وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة، والانزلاق إلى الثنائيات وحرب الأضداد التي تقلص المساحات المشتركة بين المواطنين، والقوى السياسية، والتيارات الفكرية، لذا تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس ومفاده: ما الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة التطرف في المنطقة العربية؟

ومن خلال هذا التساؤل تبرز الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي الدلالات السلبية للتطرف؟
2. ما العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التطرف والعنف في المنطقة العربية؟
3. ما دور الأنظمة السياسية في شيوع ظاهرة التطرف وانتشارها في المنطقة العربية؟
4. ما هي الآليات المتبعة لمعالجة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية؟

أهداف الدراسة :

1. تبيان ماهية التطرف وحجم انتشاره في المنطقة العربية.
2. بيان العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية.
3. توضيح دور الأنظمة السياسية في شيوع ظاهرة التطرف وانتشارها في المنطقة العربية.
4. الوقوف عن استراتيجيات مواجهة انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تنصرف الدراسة إلى معالجة موضوع التطرف في ضوء معطيات الواقع العربي الراهن. الحدود المكانية: المنطقة العربية.

فرضية الدراسة:

إن هنالك غياباً لوجود استراتيجيات شمولية واضحة؛ بآليات محددة، لمعالجة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، وأن الآليات القائمة مجزوءة باعتمادها لبعدي أحادي فقط دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى.

مفاهيم الدراسة :

التطرف: هو نقيض التعددية، وجوهره قمع الاختلاف والمعارضة والانغلاق على الأفكار أحادية الجانب التي تتبنى زاوية واحدة من النظر للأشياء والظواهر^(١).

وفي عالم اليوم يعني التطرف المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية، وهو أسلوب خطر مدمر للفرد أو الجماعة إذ تبذل بعض الدول جهوداً مضنية للقضاء على التطرف الإرهابي.

وقد فسر التطرف على أنه: موقف متشدد يتخذه بعض الأفراد، ويتسم بالطبيعة في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي يتعامل معها في البيئة المحيطة به، وقد يكون التطرف إيجابياً في القبول، أو سلبياً في الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بينهما^(٢).

المنطقة العربية: تتكون من مجموعة من الدول التي تجمعها عوامل التاريخ والجغرافيا واللغة والثقافة والمصير المشترك^(٣)، وهي المنطقة الجغرافية التي تضم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، البحرين، الكويت، السعودية، عمان، قطر، البحرين)، وشمال أفريقيا وشرقها (السودان، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا والصومال، جيبوتي، جزر القمر)، والهلال الخصيب (الأردن، العراق وسوريا، لبنان، فلسطين).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك كونه أكثر المناهج ملائمة لدراسة ظاهرة التطرف التي تتميز بطبيعة خاصة يصعب إخضاعها للقياس والضبط؛ لأنها تدور حول السلوك الإنساني والطبيعة البشرية التي تعد أكثر تعقيداً وقابلية للتغير والتبدل، وهذا المنهج يمثل خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق، والإحاطة بالأبعاد الواقعية لهذه الظاهرة.

الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة التي تناولها الباحثون المعاصرون بموضوع ظاهرة العنف والتطرف التي نالت منهم اهتماماً وافراً في البحث، ولعل من أبرز الدراسات السابقة فيها ما يأتي:

- دراسة عنصر العياشي (٢٠١٥). **العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة**

ملتبسة، وقد تناول القسم مفهوم العولمة ودلالاته التي عادة ما يتناولها الباحثون من خلال اهتمامهم بعناصر مختلفة في هذا المفهوم عند وضع تعريف خاص به، لكن التركيز يقع العلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة الاجتماعية ذات الطبيعة الكونية التي تربط مجتمعات متباعدة بصفة تجعل

الوقائع المحلية تتحدد بحوادث تتباعد عن غيرها بمسافات طويلة. وتناولت الدراسة ظاهرة التطرف من حيث الجذور والدلالات، إذ يسود الاعتقاد أن التطرف الفكري هو مصدر كل أنواع التطرف الذي قال عنه الباحث بأنه يعني الابتعاد عن الاعتدال. كما تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين التطرف والراديكالية، وبيان مصادر التطرف وتداعياته، وقد خلصت الدراسة إلى أن النظريات السوسيولوجية المهمة بموضوع التطرف أكدت أهمية الاختلالات التي تميز البناء والنظام الاجتماعي، مثل: الفقر، والفوارق الاقتصادية، وعدم تكافؤ الفرص، والتباين في امتلاك موارد القوة والسلطة كونها عوامل تفسر الانحرافات الاجتماعية والسلوكية.

- دراسة خالد حنفي علي (٢٠١٣). البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، أشارت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين تصاعد العنف في مجتمع ما، والبيئة المحيطة التي تلعب دوراً محفزاً أو كابحاً لتلك الظاهرة التي شكلت تحدياً كبيراً في مرحلة ما بعد الثورات العربية، لا سيما أن العنف تحول من ظاهرة عارضة ارتبطت بإسقاط الأنظمة الاستبدادية إلى حالة بدا أنها تكتسب قدراً من الديمومة لدى بعض الفئات المجتمعية والسياسية اندلاع الثورة.

- دراسة عزمي بشارة (٢٠١٥). في ما يسمى التطرف: تناولت الدراسة مفهوم التطرف الذي لا يكاد يمر يوم في حياة الإنسان المعاصر من غير أن يسمع أو يشاهد من يقوم بفعل التطرف، وذلك في وصف مواقف وآراء سياسية، أو في وصف أساليب ومناهج في العمل السياسي، وتناولت الدراسة موضوع الراديكالية والتطرف، فالراديكالية لا تشير إلى منظومة محددة من الأفكار والحجج، وإنما قد تصف أي أفكار أو تيارات تناهض الأفكار والنظم المتفق عليها أو التي أصبحت مقبولة، وتعد موضع إجماع واتفق في المجتمع، وأشار الباحث أن التعامل مع العقلانية بوصفها منظومة مغلقة يقود إلى عدها منظومة مطلقة، مما يؤسس على هذا مواقف إقصائية ترفض أي رأي آخر بوصفه غير عقلائي وغير علمي، وأن احتمار الحقيقة المطلقة سواء كان الاحتمار عقلائي أو غير عقلائي فإنه يقود إلى التطرف.

هيكلية الدراسة:

المبحث الأول: الدلالات والعوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية.

المطلب الأول: الدلالات السلبية لظاهرة التطرف.

المطلب الثاني: العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية.

المطلب الثالث: دور الأنظمة السياسية في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، وآليات صناعة التطرف.

المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية.

المطلب الأول: استراتيجية التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الفكرية (الدينية).

المطلب الثالث: استراتيجية الأبعاد النفسية.**المبحث الأول****الدلالات والعوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية**

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى توضيح الدلالات والعوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الدلالات السلبية لظاهرة التطرف.

المطلب الثاني: العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية.

المطلب الثالث: دور الأنظمة السياسية في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، وآليات صناعة التطرف.

المطلب الأول**الدلالات السلبية لظاهرة التطرف**

تعد الدلالات السلبية للتطرف، سمة غالبية على هذا المفهوم؛ وذلك لأن استخدامه يتم لأغراض التقليل من قيمة الطرف المقابل سواء كان فاعلاً (فرداً/ جماعة)، أو موقفاً (رأي/ فكرة)، وأحياناً يجري توظيف مفردة التطرف ضمن الصيغ الحيادية عند توصيف موقف معين (جهة، وجهة نظر) عندما لا تتطابق مع المعايير السائدة أو الآراء المتداولة من غير تضمينه قيمة سلبية تجعله خطراً على (الفرد/ المجتمع/ الدولة)، أو القيم العامة الشائعة^(٤).

وتبرز الدلالات السلبية للتطرف في عدد من المظاهر التي تبدو واضحة في الميل لأفكار معينة، أو اعتناق الأفكار والإيمان بها رغم أنها تخالف ما اتفق عليه من قوانين (إلهية/ طبيعية/ وضعية)، أو ما اتبع من أعراف ذات صبغة إنسانية كأسس العدل والحريّة والمساواة، ويمكن ملاحظة هذه المظاهر في المواقف الآتية^(٥).

١. **التضليل والخداع** : يمارس بعض أفراد المجتمع من الذين يحملون توجهات فكرية متطرفة عمليات التضليل والخداع لبعض الشرائح الاجتماعية ذات المستويات التعليمية البسيطة (ثقافياً/ فكراً / دينياً)، مستغلين اللغة الانفعالية من أجل التعرير بتلك الشرائح والتأثير فيها، وتغيير التوجهات العامة لديهم، وغالباً ما يتم التركيز على صغار السن عبر خلق قناعات ذاتية لديهم بأن أقوال هؤلاء الرموز (رجال دين/ زعماء سياسة) من المسلمات غير القابلة للنقاش.

٢. **تشويه الحقائق**: يتسم الفكر المتطرف بقدرته على قلب المفاهيم وتشويه الحقائق وطمسها، وتقديم أدلة وبراهين غير كافية أو مناقضة للواقع، واستعمال الكلمات بمعانٍ مبهمّة غير محددة أو ودلالات مغايرة للواقع.

٣. **تبرير الغايات**: يقدم أصحاب الفكر المتطرف النصح لقاداتهم أو أتباعهم باستخدام أي وسيلة متاحة في الصراع على السلطة، ويبررون لهم سفك الدماء على أنه جهاد في سبيل الله أو يكفرون الناس ليستحلوا دماؤهم وأعراضهم.

٤. **التبسيط المختل:** يعالج الفكر المتطرف الأمور والأشياء بنظرة غير متوازنة، فينظر إلى توافه الأمور نظرة جديّة وصرامة، أما عظام الأحداث فيسفهها ويتعامل معها بسطحية .
٥. **الميل إلى الخلاف والصراع:** يقبل الفكر السوي بتعدد الرؤى ويعمل على التواصل مع من الآخرين والانفتاح على العالم، والإفادة من خبراته وأفكاره من غير صراع أو تسفيه، في الوقت الذي ينزع فيه الفكر المتطرف إلى الخلاف والصدام مع الآخرين عند ظهور بوادر أي خلاف.
٦. **التناقض الفكري - السلوكي:** يتعامل الفكر المتطرف بشكل يتناقض مع من يطرحه من آراء وينشره من أقوال، لذا تراه يقول شيئاً وأفعاله تقول شيئاً آخر مختلفة ومناقضة تماماً.

ومن خلال ذلك يفصح التطرف عن مخاطر وأثار تكون نابعة من عدد من العوامل المؤثرة التي يترتب عليها شيوخ الفتن وتبديد الطاقات وتشويه حقيقة القيم الدينية أكثر مما يلحقه خصوم الأمة وأعداؤها التاريخيين.

المطلب الثاني

العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية

تعد العوامل الذاتية إحدى أدوات التعبير عن استياء وسخط من يمارس التطرف والعنف من أفراد المجتمع تجاه مؤسسات النظام السياسي الحاكم، وهو الأمر الذي غالباً ما يعكس عجز النظام عن السيطرة عن تآكل شرعيته، ومن أبرز تلك العوامل:

١. سوء الإدراك: ينتج عن وجود بعض البدع والخرافات والعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية الخاطئة، وثمة مقاربتان عامتان تحكمانه، تتعامل الأولى معه كنتيجة، بحيث ترى هذه المقاربة أن سوء الإدراك ويُعدّ منزلة الفارق بين الإدراك والواقع، أو هو الفرق بين الوسط النفسي (العالم كما يدركه المتطرف)، ووسط التعامل (العالم كما هو الواقع). أما المقاربة الثانية فتتظر لسوء الإدراك على أنه العملية التي يجنح لها المتطرف عن النموذج العقلاني القياسي لمعالجة الظواهر الاجتماعية السائدة^(١).

٢. بروز فكرة العدوى المجتمعية: تنجم هذه الفكرة عن مظاهر الانحلال والتفكك في المجتمع بسبب التغيرات التي تطرأ على البنية الأخلاقية، لا سيما عندما تنتشر الإشاعة في المجتمع، بحيث تصبح الساحة مسرحاً لتبادل الاتهامات والظن السيئ بالناس، مما يُوسع الفجوة بين أبناء المجتمع الواحد، ويفتح الباب على مصراعيه أمام الأفكار المتطرفة وإلغاء الطرف الآخر. وهو ما ينتج عنه تطرفٌ معاكسٌ بالغلو والتشدد، ومن ثمّ الضياع في متاهات التطرف الفكري. وهذا يتماشى مع فكرة الفعل السياسي الجماعي الذي حاول كثير من علماء النفس تفسير بعض الظواهر من خلاله، وعرفوه بأنه تصرف الأفراد تصرفاً جماعياً في مواقف يغلب عليها الغموض كالمظاهرات الصاخبة، وأعمال الشغب^(٧).

العوامل الموضوعية: تلعب العوامل الموضوعية دوراً مؤثراً في ظاهرة التطرف، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية تجاه الدول التي تعاني من تفشي هذه الظاهرة بعد أن شهدت هذه الدول متغيرات هيكلية أو بنيوية، إذ أن مراحل التغيير التي تمر بها الدولة تجعلها مكشوفة لتدخلات القوى الخارجية التي تسعى لتوجيه سياساتها أبان تلك الفترة، بحيث تؤثر في صياغة النظام الذي يحقق لها مصالحها، في ظل حالة الاستقطاب السياسي الحاد الذي تشهده مجتمعات تلك الدول، سواء بين أطراف مجتمع الدولة، أو ما بين الدولة والمجتمع.

يبرز دور العوامل الخارجية في انتشار ظاهرة التطرف في المظاهر الآتية :

١. تأثير عوامل البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها الفاعلون بالتنظيمات المتطرفة، وما يمثله ذلك من قاعدة أساسية لتكوين الاتجاهات والمواقف والاستعدادات للشروع بالنشاطات المتطرفة، في ظل الظروف التي يعيشها معظم الشباب من بطالة وعدم تكرار الدولة لحالهم، وغياب سياسات ناجعة لاحتواء الشباب وتوفير الفضاءات المناسبة لاحتضانهم وجعلهم يؤدون دوراً إيجابياً داخل المجتمع، إذ تمثل كل هذه الظروف نفيًا للحاجات الإنسانية الأساسية، كالحاجة للأمن، والكرامة والهوية أو الانتماء، والمشاركة السياسية، فضلاً عن الشعور بالتهميش والإذلال، وسيادة الإحساس بانغلاق القنوات المشروعة لإشباع الحاجات^(٨).

٢. الفساد الإداري وغياب دور الدولة وعدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية واستمرار وطأة المشاكل الاقتصادية والشعور بغياب الديمقراطية جميعها ظروف مهياة لانتشار ظاهرة التطرف .

٣. الخطاب الديني : يسهم تنامي مظاهر السخط والتذمر في فقدان الثقة في السلطة نتيجة غياب دور الدولة في مراقبة الأفكار الوافدة وتضييق الخناق عليها ومتابعة أصحابها، إضافة إلى غياب دور المرجعية العلمية بالتنوع الدينية، وانحسار دور العلماء، وضعف الخطاب الديني، وتجاوزات بعض المسؤولين وعدم العدل بين الناس، أو التجاوز على حقوقهم والتمييز بينهم من غي مسوّغ، مما يؤدي إلى تنامي التطرف في الاتجاه المضاد لتغيير هذا الواقع^(٩).

٤. أزمة هوية الدولة جراء عودة دور المكونات الأولية في الحياة السياسية العربية (العرق/ الطائفة/ القبيلة)، يؤدي إلى إنتاج هويات فرعية وولاءات أولية استبدلت القبيلة أو العشيرة أو الطائفة، وعاءً حاضناً بديلاً عن الانتماء والولاء للأمة. ويظهر تأثير هذا النوع من العوامل في انتشار ظاهرة التطرف بعدد من الأنماط التي تنشأ داخل مجتمعات الدول، ولعل من أبرز هذه الأنماط^(١٠):

أ. النمط البدائي : يلاحظ في الواقع العربي انتشار هذا النمط بدرجات متفاوتة، فعلى سبيل المثال: يشهد اليمن أعمال عنف متطرفة نتيجة أسباب (دينية/ طائفية)، تؤدي فيها إيران دور العامل الخارجي المحفز، حيث تدعم إيران

(حركة أنصار الله الحوثية) التي ينتمي أعضاؤها للمذهب الشيعي الذي يختلف عن أغلبية سكان اليمن السنة، مثلما شهدت تونس ومصر حالات عنف صاحبها التطرف المرتبط بانتماءات دينية، كان للعامل الخارجي إطلالة في بعضها، بحيث لعب (تنظيم القاعدة) وزعيمه أيمن الظواهري دوراً محفزاً في تأجيج التطرف تحت دعوى نصره الشرعية.

ب : النمط الانفصالي: يؤدي العامل الخارجي دوراً مؤثراً في هذا النمط، ويكون أحياناً امتداداً لصراعات أولية تهدف إلى الانفصال عن الدولة، ويبدو هذا النمط واضحاً في الأزمة التي تعاني منها اليمن منذ عدة سنوات جراء حالة الدعم الإيراني لحركة أنصار الله الحوثية التي لم تعد تكف بالمطالبة بالانفصال بل أنها فرضت وجودها على النظام السياسي بعد تنفيذها الانقلاب وسيطرتها المطلقة على العاصمة صنعاء.

ج: النمط الثوري: يهدف هذا النمط إلى الإطاحة بالنظام القائم في الدولة، وإقامة آخر محله، ويندرج تحت هذا النمط حالة التطرف والعنف الذي تمارسه القوى المضادة، ويلاحظ بعض أطراف المجتمع استدعاء العامل الخارجي؛ لممارسة ضغوط على الطرف الآخر من أجل نزع الشرعية الدولية التي يتمتع بها النظام.

ويضاف إلى كل هذه الأنماط ما اصطلح عليه (الجهاد العالمي) الذي انبثق عن العولمة الثقافية التي تسعى لبلورة وعي كوني، ونموذج ثقافي متقارب، يسعى لإلغاء الحدود وتقريب المسافات عبر التدفقات البشرية والإعلامية والأيدولوجية والمعلوماتية، بما يؤدي إلى إيجاد ثقافات فرعية، وتفتت تماسك الوحدات الدولية القائمة، وتعزيز الانفصال بين نخب تم استيعابها في النموذج الكوني عبر جماعات مقاومة تسعى للحفاظ على الخصوصية الثقافية والدينية من الذوبان في الآخر، بما يؤدي لنشأة النزعات المتطرفة .

٥. التقدم العلمي: لقد أضحت التقدم في آليات السيطرة والضغط عنصراً فاعلاً في انتشار ظاهرة التطرف والعنف الذي تتخذه عدد من التنظيمات المتطرفة، حتى بات القرن الحادي والعشرون معرضاً تسحقه التقنية والفوضى، فقد أصبح التقدم التقني يتيح لحفنة من المتطرفين أن يفعلوا ما كان يحتاج في السابق إلى جيوش جرارة^(١١).

٦. الدعم الخارجي للتيارات السياسية: تحاول بعض القوى الإقليمية والدولية ممارسة تأثيرات على الأنظمة السياسية، سواء عبر دعم بعض التيارات السياسية على حساب أخرى، أو استخدام أداة المساعدات المالية والعسكرية والاقتصادية؛ لتوجيه سياسات تلك الأنظمة السياسية بما يتفق مع مصالحها السياسية والإستراتيجية في الدولة والمنطقة، مما يخلق نفوراً وغبساً شعبياً يتحول في كثير من الأحيان إلى نشاطات متطرفة ضد رعايا تلك القوى الخارجية^(١٢).

آليات صناعة التطرف في المنطقة العربية:

أدى القتال في منطقة الشرق الأوسط إلى جعل المنطقة العربية مسرحاً أساسياً ضمن ساحة عمليات عدد من الحركات المتطرفة، وأمد هذا القتال

المتطرفين حربة أكثر وزاد في توسيع أنشطتهم التخريبية، وكان تنظيم القاعدة والمنظمات المتحالفة معه أو المتفرعة عنه أكثر التنظيمات نشاطاً، فدعموا أسسهم الأيديولوجية وتوسع وجودهم، مما أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، وأربك مخططات عدد من القوى الإقليمية والدولية وأدخلها في حالة تنافس على النفوذ في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية^(١٣).

وقد دأب كثير من الباحثين على دراسة آليات صناعة التطرف في المنطقة العربية محاولين إيجاد قواسم مشتركة بين تلك الآليات المتبعة من قبل التنظيمات المتطرفة تجاه الدول العربية وذلك بحسب الأنظمة السياسية الحاكمة فيها، بحيث كانت العلاقة شبه طردية مع النظم الاستبدادية، وعكسية مع النظم السائرة بطريق التحولات الديمقراطية، وتتمثل تلك الآليات بالآتي:

١. الآليات الدستورية : أفادت التنظيمات المتطرفة من المعاني التي تفرزها أنماط ممارسة السلطة، وتنظيم العلاقة بين أجهزة الدولة والمجتمع في الدول العربية، بما يتحقق لها عملياً من منظومة القواعد القانونية، والبنى المؤسساتية - إن وجدت - والإجراءات التنظيمية التي تحدد أساليب العملية السياسية، فالنظم الديمقراطية تستلزم وجود مؤسسات تعكس الممارسات الديمقراطية كالمجالس البرلمانية، والانتخابات الدورية، ووجود الأحزاب وجماعات المصالح والضغط^(١٤). إلى جانب ذلك وجود الدستور الذي يؤمن به أفراد الشعب ويحترمون مواده، ووجود نخبة حاكمة تتيح للأفراد فرص ممارسة حرياتهم وحقوقهم السياسية، وتحرص على تطبيق مبدأ تداول السلطة، ومنع تركزها بأيدي مجموعة محدودة من الأشخاص، ومنع انتهاك حقوق الأقليات^(١٥).

وتعد هذه الآلية التنظيمية ذات الأبعاد المؤسسية والدستورية هي المناخ الأمثل الذي لا بد أن يسود في أي مجتمع ديمقراطي، لكن التنظيمات المتطرفة استطاعت استغلال ذلك في تأسيس قنوات لها وتحويلها من المستوى العاطفي أو الشعوري إلى المستوى السلوكي الذي يعتمد العنف والتطرف عنواناً له.

٢. الآليات القمعية: تستخدم النظم الاستبدادية أدوات قمعية في مواجهة أفراد شعوبها، بما يلبي رغبات الفاعلين من خارج الدولة، وغالباً ما يتعدى قمع هذه النظم المستوى السلوكي إلى المستوى الفكري، حيث يجري التعامل مع قوى المعارضة الداخلية بمنتهى العنف والتطرف، كما تقوم بمنع ظهور الأفكار الجديدة التي من شأنها إحداث تغيير فكري لدى أفراد المجتمع، بحيث يبدوون في المطالبة بحقوقهم المشروعة، ومع مرور الوقت تصبح فكرة الطاعة الواجبة هي العنوان الأساسي الذي يعمل عليه النظام السياسي، ثم تغدو ثقافة مجتمعية يسعى الفرد إلى ردها كونها تقضي على قيم الإبداع عنده، وتمنعه من التغيير ولا تسمح له بدارة الحدث، وهو الأمر الذي يشكل تربة خصبة لنمو بذور التطرف بين أفراد المجتمع، في ظل عدم المساواة السائد بين فئات المجتمع المختلفة^(١٦).

٣. الآليات القيمية : وتقوم هذه الآليات على التأثير في منع انتشار ظاهرة التطرف والعنف وذلك لأن الآليات المتبعة من النظم الديمقراطية لا يمكن النظر إليها على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات السياسية ، كالدستور والمجالس النيابية والانتخابات وغيرها، وإنما لا بد أن تكون النظرة على أنها مجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر التي تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة إلى جانب الحكام والمحكومين، وذلك لا يتحقق إلا باحترام الدستور، وتوظيف المؤسسات، ومزاولة الإجراءات بقدر يعتد به من الإيجابية والفاعلية، بما يفرض الحاجة لوجود ثقافة سياسية تتمثل أهم عناصرها بالافتقار السياسي، والإيمان بضرورة وجدوى المشاركة، والتسامح المتبادل، وتوافر المبادرة، والشعور بالثقة السياسية، والالتزام بمبدأ لا شخصانية السلطة^(١٧).

من هذا المنطق، يمكن القول إن النظام الديمقراطي لا يلتقي مع التطرف ولا يغذيه، بل يحاول القضاء عليه من خلال خلق مناخ مناهض له، وتشكيل بيئة نفسية ومجتمعية تمنع نموه واتساعه، كما يحاول النظام الديمقراطي استيعاب ظاهرة التطرف إن وجدت بحيث لا تتحول إلى عنف تجاه الآخرين.

٤. الآليات الفكرية: تتخذ إجراءات النظم الاستبدادية الحاكمة في عدد من الدول العربية والمدعومة من قوى خارجية، طابعاً فكرياً في مواجهة خصومها المحليين، وذلك سعياً في تضليل الفكر المجتمعي من خلال التأكيد على فكرة امتلاك الحقيقة المطلقة التي لا تؤمن بالرأي الآخر، أو الاعتراف باختلاف الرؤى الاجتماعية لا كقيمة ولا كممارسة، لذلك فهي تعمل على قمع الرأي المخالف والتعامل معه بأقصى درجات العنف والقسوة، وحينذاك لا يتوقع أن تسود حالة من السلام النفسي بين أفراد المجتمع الذين تتعرض وسائل التعبير عنهم إلى الكبح ، الأمر الذي يؤدي إلى الاحتقان الداخلي الذي سرعان ما يعبر عن نفسه في شكل نشاطات متطرفة مع مشاعر الغضب والكرهية^(١٨).

المطلب الثالث

دور الأنظمة السياسية في انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية حالة تشابك في أوضاعها الأمنية والسياسية وتعدت تركيباتها، واختلاط ألوانها حتى بات الغموض يكتنف المشهد السياسي بحيث أصبح التمييز صعباً بين القوى الفاعلة فيه؛ نتيجة تداخلها مع الفئات المتضررة من هذا التشابك، ويبرز في هذا الصدد بصفة خاصة مجموعة من التطورات التي فرضت نفسها على المنطقة، وعكست بوضوح مدى الارتباك والتناقض الذي تعانيه مواقف الأنظمة السياسية ودورها في شيوع ظاهرة العنف والتطرف في المنطقة. ويبرز من بين هذه التطورات الآتي :

١. عجز الأنظمة السياسية العربية عن حسم أزمات التنمية السياسية، وهي أزمات تتعلق بالهوية الوطنية، والمشاركة السياسية، والتكامل القومي، والشرعية الدستورية، والتوزيع العادل لقدرات الدولة، ومدى قدرة الدول

على التدخل، فقد أثبت الواقع أن الدول العربية فشلت فشلاً ذريعاً في حل هذه الأزمات، بل أدت سياساتها إلى تعميق بعض الأزمات أو الوقوع في أزمات جديدة ومنها ما يتعلق بالمشروع التحديثي للدولة العربية الذي لم يكن ناضجاً منذ بدايات التماس المباشر في العصر الحديث بين الحضارة العربية والحضارة الغربية^(١٩).

٢. البناء السياسي للتطرف: تقوم هذه الفكرة على مستويين؛ يتمثل الأول بتوظيف النظام السياسي للظروف الصعبة السائدة بغية تحفيز التطرف لدى بعض الفاعلين من الأجنحة العسكرية التابعة لبعض الحركات والأحزاب السياسية القريبة منه، من خلال تقديم مساعدات مالية لعوائل المنخرطين بتلك الأجنحة، أو عدّهم شهداء يحصلون على أحسن الجزاء في الحياة الأخرى. أما الثاني فيظهر في شرعية نشاط هؤلاء الفاعلين، بغية لفت الانتباه إليهم، وتعزيز مكانتهم وتأكيد قوتهم، إذ يحدث ذلك مثلاً من خلال محاولة بعض الجماعات المسيطرة على الساحة التي تساعد النظام على الحفاظ على موازين القوة ومقاومة أي تغيير للأوضاع. ويعمل النظام السياسي على وصف أفعال الجماعات الأخرى بالتطرف خاصة تلك التي لا تلتقي معه فكرياً أو عقائدياً، الأمر الذي يعني تشجيع السلوك المتطرف لدى الفاعلين الأقوياء ولدى الجماعات الأخرى^(٢٠).

٣. الممارسات السلبية للنظام السياسي: تدفع تجارب الاضطهاد وحالة غياب الأمن، وممارسة الإذلال، والتهميش، والاحتقار، التي يقوم بها النظام السياسي تجاه فئات عديدة من الشعب إلى تبني مواقف متطرفة واتجاهات عدوانية لحل المشكلات التي يواجهونها، مثلما يدفع المتطرفون إلى نشاطات مبنية على العنف والهدم، ليس لكونها مناسبة لتحقيق أهداف أخرى، بل لإحساسهم بأنها الأنسب، وكونها جيدة، وأنها يمكن أن تُنار لهم، وعندما يتلقى الفرد تشجيعاً من داخل الجماعة على فعله المتطرف بصفته رداً ملائماً على مشاعر الإحباط، فإن ذلك يشجعه على التمادي في سلوكه المتطرف، ويعزز اعتقاده أنه على حق^(٢١).

المبحث الثالث

استراتيجيات مواجهة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية.

يقدم هذا المبحث تصوراً لاستراتيجية شاملة لمواجهة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية يستند إلى وجود تعاون وتنسيق عربي في إطار الجامعة العربية، ذلك نتيجة التغيرات المتسارعة التي تشهدها و باتت سمة من سمات الأوضاع العامة في هذه المنطقة، على الرغم من أن افتراض ثبات الأوضاع والافتقار للقدرة على التقاط نتائج التغيير مبكراً هما من أبرز ملامح الإدراك السياسي العربي .

يتناول المبحث الثالث استراتيجيات مواجهة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية من خلال ثلاث مطالب:

المطلب الأول: استراتيجية التنمية المستدامة

المطلب الثاني: الاستراتيجية الفكرية الدينية.

المطلب الثالث: استراتيجية الأبعاد النفسية.

المطلب الأول

استراتيجية التنمية المستدامة

أدى انتشار مصطلح دول العالم الثالث منذ أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين إلى امتداد مفهومه تجاه جدلية صراع الطبقات، وجعلها تتحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تشمل أكثر من ثلثي سكان الأرض، وقد قام بعض المفكرين والفلاسفة بتفسير هذا المفهوم أو إرجاعه إلى أصوله في ضوء ما جاءت به نظرياتهم بشأن هذا المصطلح، وكان من بين هذه النظريات نظرية الفقر المفرغة لكل من (راجنر نوركس (Norkse) و(جون جالبريث (Galbraith)، إذ تفترض هذه النظرية وجود دائرة فقر تبدأ وتنتهي برداءة المستوى الإنتاجي الذي يؤدي بدوره إلى مستوى متدن من الدخل، وهناك نظرية ضعف السوق التي تعد سبباً أساسياً للركود، وتوجد نظرية سيادة القيمة الاستهلاكية على القيمة الإنتاجية في دول العالم الثالث التي تعد الدول العربية من بينها، وكل هذه النظريات تؤدي إلى نتيجة واحدة هي مزيداً من الفقر ومزيداً من التدهور، بما يقضي إلى تدهور الاقتصاد وتنامي السلبيات الاقتصادية التي تشجع على العنف والإرهاب والتطرف في المجتمع^(٢٢).

وهنا يأتي دور السياسة التي توصف بأنها حوار واسع بين فعاليات المجتمع، ومن خلال أسس الحوار السليم يتجاوز المجتمع تناقضاته، والمجتمع الذي يصاب بتناقضات داخلية خطيرة يتعذر عليه إعطاء أفرادها اعترافاً بحقوقهم وكرامتهم الإنسانية، الأمر الذي يجعله معرضاً للانهايار، لذا تسعى الدول لاعتماد سياسة جيدة تقبها من التناقضات والانشقاقات المحتملة وتعمل على تجفيف مصادر القلق الاجتماعي من خلال التعرف على المسببات، وتوقع ما يمكن أن ينجم من النزاعات والتوترات وذلك نتيجة انتشار التطرف. ذلك أن التطرف كظاهرة لا يعد نتيجة مباشرة للواقع الموضوعي بل هو انعكاس لهذا الواقع في النفوس، والإدراك غير السليم لذلك الواقع، وما يترتب عليه من وجود الشعور بالغبن والعداء والإحباط^(٢٣).

وفي مثل هذا الظرف السياسي الذي تزداد فيه الممارسات الخاطئة والظواهر السلبية، يكمن الحل في أن يقدم النظام السياسي أدلته للشعب على أن الأمور تسير في الاتجاه السليم عبر الشروع بعمليات التنمية السياسية القائمة على الإصلاح الحقيقي بنيات صادقة، إذ يعد حقل التنمية هو أحد الحلول في مواجهة ظاهرة التطرف، خاصة أن هذا الحقل شهد اهتماماً متزايداً من قبل الكتاب والباحثين في الشؤون الدولية مع حلول القرن الحادي والعشرين، وذلك نتيجة لتنامي الدعوات التي تطالب بإعادة بناء الدول القومية عامة، ودول منطقة الشرق الأوسط خاصة من خلال مشروع خارجي، حتى بدت هذه الدعوات ظاهرة أخذت تنتشر بشكل سريع، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. ورغم

كل ذلك إلا أن هذه الدعوات لم تؤد إلى ظهور أدبيات متكاملة أو نظرية محددة للدور الخارجي في بناء/ إعادة بناء الدولة، إذ انطلقت كثير من الدراسات الأمنية الداعية لحفظ السلام عبر اتباع نهج سياسة بناء الدولة باعتبارها المكون الرئيس في عمليات بناء السلام التي أصبحت من الأمور التي لا مفر منها ومسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، خاصة تجاه المجتمعات الخارجة من الحروب الأهلية أو تلك المجتمعات التي تعيش حالة الصراع والحروب المستمرة، أو مجتمعات الدول المرشحة للدخول في حالة حروب أهلية^(٢٤).

وقد تصبح مواجهة ظاهرة التطرف مشكلة تبدو واضحة عندما يظهر تحليل الإدراك السياسي للدولة وكأنه يفتقر إلى نية أو جرأة على المخاطرة بإحداث هيكليّة في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما يتطلب توجهاً نحو تنمية ومعالجة سياسية واقتصادية واجتماعية، تتمثل بالانفتاح السياسي، العدالة بالحقوق والواجبات، سيادة القانون، تعزيز الحريات السياسية، المكاسب والتضحيات، مكافحة الفساد والوساطة والمحسوبية، تكافؤ الفرص، تفعيل سياسات المواطنة، وتغييرات هيكليّة في بيروقراطية الدول، تفعيل دور الوزارات التي تنشط في التعامل مع الشباب والمسجونين للتحديد الدقيق للعوامل الأساسية المسؤولة عن انتشار الأفكار المتطرفة ومواجهتها قبل تحويلها إلى أنماط سلوكية عنيفة، عدالة للعوائد الاقتصادية، على أن تصبح هذه التغييرات هي الوسيلة الأمثل القادرة على إيصال رسالة مؤثرة للشعب بأن التنمية والإصلاح قادمين، ولو بعد حين، مهما تكن الصعوبات التي تواجه عملية تجسيد هذه التغييرات على أرض الواقع وصولاً لمواجهة التطرف الذي يكون قد اندلع في وقت سابق .

المطلب الثاني

الاستراتيجية الفكرية (الدينية)

يأتي تظافر مجموعة من المحددات الفكرية والاجتماعية والسياسية ليؤدي إلى تشكيل نسق معرفي ذي خصائص معينة، لذلك فإن التعامل مع ظاهرة التطرف والعنف لا بد أن يأخذ منحى الحذر كون هذه الظاهرة أخذت تنمو في صفوف الحركة الإسلامية على المستويين النظري والعملي، كما أن حقيقة ظاهرة التطرف هي ليست وليدة ظهور الجماعات التي ارتبطت بما يسمى جماعات الإسلام السياسي، التي درج الباحثون على حساب أن التنظيم السري المسلح لحركة الأخوان المسلمين هو الذي أنشأ عام ١٩٤٠ أول تنظيماتها، فهناك من يرى أن سجلات التاريخ الحديث تشير إلى أن جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧) هو أول من وضع بذرة التطرف والعنف المفرط بشكلها الحالي في الثقافة الإسلامية، بوجهها: العمل السري والتغيير بالعنف، من خلال دوره في حادث اغتيال ناصر الدين شاه إيران عام ١٨٩٦، وذلك حسب اعترافات القاتل ميرزا محمد رضا الكرمانى^(٢٥).

ثم تعاقبت أجيال ظاهرة التطرف والعنف متتالية لغاية ما شهدته السنوات التي أعقبت حوادث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، من توسع نشاطات

الجماعات الإسلامية المسلحة وتعدد خطاباتها، وترامي خرائط وجودها الفعلي، وتداخل قوائم أهدافها على نحو غير مسبوق، وهنا ظهرت محاولة تصنيف الجماعات في فئات، وهي محاولات لها سوابق كثيرة قبل هذا التاريخ، لكن مواجهتها أصبحت ضرورة أكثر إلحاحاً مع التغيرات المتسارعة على التحولات في التنظيمات المتطرفة التي توالدت من انشاقات تنظيمية، وخلافات فكرية متعددة^(٢٦).

وتكاد أهداف الاستراتيجية الفكرية في مواجهة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية لا تتعد كثيراً عن ثلاثة عناصر أساسية لها دورها النسبي، لكنه يعد مهماً في تطويق ظاهرة التطرف والعنف، وتتعامل معها بنديّة في سبيل مواجهتها والقضاء عليها، مع عدم تجاهل أهمية الاستراتيجيات الأخرى. وتكمن هذه العناصر في الخطابات الآتية :

أ. الخطاب الإعلامي: من خلال تنشيط دور وسائل الإعلام بصورة منضبطة في هذا المجال، حيث يلعب الإعلام دوراً مهماً في تكوين المضمون الفكري الذي يخاطب الشباب من خلال توعية المواطنين يؤدي الخطاب الإعلامي دوره الكبير في تنشئة الأفراد وفي تكوين رصيدهم الفكري والمعرفي في عالم اليوم الذي لا يستطيع فيه غالبية هؤلاء الأفراد الاستغناء عن الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد يكون من المفيد التذكير بالأهمية النسبية المتزايدة للخطاب الإعلامي المرئي والمسموع قياساً بالخطاب الإعلامي الذي يعتمد على الوسائل المقروءة، في مجتمع تصل فيه نسبة الأمية إلى ما يقرب من ٥٠%، بالإضافة إلى وسائل الجذب التي يتحلى بها الخطاب التلفازي على وجه الخصوص . وإلى جانب ذلك فإن دور الخطاب الإعلامي قد أصبحت له أبعاد تربوية شأنه شأن أي آلية تربوية أخرى، فهو سلاح ذو حدين إما أن يكون رشيداً مستثيراً أو أن يكون طفولياً مظلماً^(٢٧).

ونتيجة لذلك يترتب على وسائل الإعلام والاتصال الشخصية والجمهيرية التغلغل الكبير في كل جانب من جوانب الحياة المعاصرة، وحمل رسالة الخطاب الإعلامي المستثير الذي يجعل هذه الرسالة تصل إلى جميع الطبقات الاجتماعية وعلى اختلاف مستوياتها، ويزيد من تحملها مسؤولية رصد كل الظروف المحيطة بالإنسان، ويسهم بمواجهة الظواهر الاجتماعية التي لها تأثير سلبي على هذا الإنسان الذي يعيش في عالم يتعامل مع الإعلام في جميع الأوقات، خفية وجرهاً، الأمر الذي يفرض ازدياد هذا التغلغل الإعلامي في جوانب الحياة، خاصة بعد ازدياد دور الخطاب الإعلامي في العملية السياسية في المجتمعات الحديثة، وبعد أن أخذت أهميته تبرز في بلورة الصراعات السياسية التي تدور داخل هذه العملية، وبات الجمهور يعرف أن وسائل الإعلام والاتصال أصبحت تخدم كثيراً من السياسيين - جيداً - كأداة لتحقيق أغراضهم السياسية وغاياتهم^(٢٨).

بالإضافة إلى تنشيط دور وسائل الإعلام بصورة منضبطة ، حيث يلعب الإعلام دوراً مهماً في تكوين المضمون الفكري الذي يخاطب الشباب من خلال توعية المواطنين بالفئات التي تعتنق التطرف، وبتث الندوات واللقاءات التوعوية التي تنظم في هذا الشأن لأكثر عدد من المواطنين، ومن المهم في هذا الإطار أن تنتهج الحكومات العربية سياسة إعلامية مبنية على الشفافية، وذلك بالكشف المنتظم عن هوية المطلوبين أمنياً والتنظيمات المتطرفة في وسائل الإعلام، وعقد لقاءات إعلامية مع الشباب لشرح خطورة تلك الأفكار.

ب. الخطاب الديني : يتميز حضور الخطاب الديني في كل العصور وفي كل الميادين؛ لما له من قوة تأثير وإقناع تجعل العقول تذعن والقلوب تسلم، وما يميزه عن باقي أنواع الخطابات موضوعه الذي يتعلق بالدين ومرسله الذي يمتلك سلطة وثقافة دينية. وهو بذلك يختلف عن الخطاب العادي الذي يحضر في مناسبات معينة.

ويتحدد الخطاب الديني الإسلامي بمصادر الشريعة الإسلامية الأربعة وبقية أسسها تحديداً صارماً، وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس، وهناك مصادر تبعية أخرى كالاستحسان والاستصحاب، وينتج عن جميع هذه الأسس والمصادر التي ترتبط بعضها ببعضاً إلى حد عدم الانفصال ، الفكر الإسلامي الذي يوصف بأنه كل ما أنتجه فكر المسلمين منذ مبعث الرسول وإلى اليوم من المعارف الكونية العامة المتصلة بالله سبحانه وتعالى، والعالم والإنسان، ويعبر عن اجتهادات العقل الانساني في تفسير المعارف العامة في إطار المبادئ الإسلامية عقيدة وشريعة وسلوكاً، وبناء على ذلك، ولكي يسمى الفكر إسلامياً، يجب أن ينطلق من ضوابط الإسلام وقواعده، التي جاء بها الوحي الإلهي القرآن الكريم والسنة النبوية (٢٩).

هنا تبرز إشكالية أساسية تفرض نفسها بشدة، خصوصاً وأن عالم اليوم قد شهد تغيرات شتى ومستجدات عدة، أخذت تنطق بمبدأ التجديد، ويمكن التعبير عن هذه الإشكالية بالتساؤل الذي مفاده: هل هو تجديد في أصول الدين أم تجديد في الخطاب الديني الذي ينتج من النص القرآني؟ وهو الأمر الذي دفع بقوة إلى عودة موضوع الاجتهاد في هذا العصر، وبناء على ذلك جرى تناول الخطاب الديني وفقاً للتصورات التي جاء بها الفكر الإسلامي الحديث بما يتضمنه من فروض ومفاهيم، وذلك بعد أن جرى طرح اجتهادات بعض المفكرين الاجتماعيين المسلمين الذين عبروا عن أهم تيارات الفكر الإسلامي في التاريخ المعاصر التي تتحدد في أربعة تيارات، هي: التيار التجديدي العقلي، والتيار التغيير الثوري الحركي، والتيار التحرري الإسلامي، والتيار الشيعي الحديث، ولهذه التيارات مجال آخر يتناول طروحاتها الفكرية لا علاقة له بموضوع هذه الدراسة.

وبالعودة إلى الخطاب الإعلامي ضمن الاستراتيجية الفكرية التي لا بد أن تتطرق لمواجهة انتشار ظاهرة التطرف في المنطقة العربية، يلاحظ أن هذا الخطاب قد أخذ يشكل تحدياً كبيراً في التعامل مع هذه الظاهرة وأصبح واقعاً

لموساً بعد تعالي الأصوات القائلة أن وسائل الإعلام تنحرف من وظيفتها في مواجهة الظواهر السلبية كالتطرف والعنف والإرهاب إلى التمجيد بها والتحريض عليها، ويضاف إلى ذلك أن التنظيمات المتطرفة صارت تتمتع بقدرات في تكتيكات الدعاية، ولا سيما توظيف عنصر التوقيت للوصول إلى أكبر قدر من المتلقين، لكل ذلك ذهبت بعض الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي إلى التفكير بإعادة النظر في استراتيجيات التعامل مع الحوادث وأعمال العنف والتطرف^(٣٠).

وترى هذه الدراسة أنه من الأجدى أن تأخذ الدول العربية وجهة النظر الأوروبية التي وقع عليها التطرف والعنف أضعاف ما وقع على غيرها، فإنه من الممكن صياغة خطاب ديني يعبر عن موقف عربي وإسلامي جماعي من كل هذه الظواهر الفتاكة، وليس القيام بوضع مفهوم أو تصور عن تلك الظواهر، فما أكثر ما كتب في ذلك من آراء وأفكار فالمقصود هو منهجية للعمل السياسي والاجتماعي التي يراعى فيها ظروف العصر وواقع العرب والمسلمين، بالإضافة إلى دعم جهود رجال الدين في مجال ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والتسامح مع الآخر.

ج. الخطاب السياسي : يرتبط التطرف بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينيّاً من غير أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب، فالتطرف دائماً في دائرة الفكر، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب.

إن تناول حقيقة التطرف لا يقدر أفراد المجتمع العاديين التعامل معها إلا لو جاءت عبر خطاب سياسي يحمل هذا الفهم بأسلوب مبسط، وبوجه عام فإن كلمة خطاب غالباً ما يتم استخدامها تسمية لواقع ألسني وسطي بين اللغة والكلام. اللغة من حيث هي نظام من الإشارات - حسب ما يقول سوسير رائد علم اللغة الحديث - يسمح للناس بالتواصل. والكلام من حيث هو الاستعمال الحرّ الذي يمارسه الإنسان على اللغة. أما الخطاب فهو بذات الوقت لغة وكلام، هو خطاب في اللغة لأنه ينقل كل الإكراهات التي تحتويها اللغة كتسمية الأبيض والأسود، الغني والفقير، العامل وربّ العمل، الوطني والقومي، الليبرالي والماركسي. وهو أيضاً خطاب في اللغة لأنه ينقل قسماً كبيراً من الخيارات اللغوية التي تحوز عليها اللغة. فلغة أهل السياسة بتعقيدها وفروقاتها تختلف عن لغة العاملين في المؤسسة العسكرية، ولغة النخبة المثقفة تختلف عن لغة العامة^(٣١).

ويعد الخطاب السياسي بأنه أحد الأنشطة الثقافية، ويمكن النظر إليه كمنتوج من المنتوجات العقلية والثقافية، ويخضع هذا النوع من الخطابات بشكل

مباشر لجملة من الشروط التاريخية والاجتماعية والمادية التي توّطر إنتاجه، وتحدد أشكاله ونمط القيم المتضمن فيه، لكن الخطاب السياسي يتميز عن غيره من الخطابات بكونه جزءاً من الإيديولوجية أو العقيدة التي يتبناها قادة النظام السياسي . لهذا يصدق على الخطاب السياسي ما يصدق على الإيديولوجية . فهو بإمكانه التعبير عن نفسه بشكل مختصر جداً، كما هو الأمر في الشعارات. وباعتباره جزءاً من الإيديولوجية ، فإنه يخضع لما تخضع له .

وبذلك فإن الخطاب السياسي هو النشاط الذي يتبنى نوع محدد من الأيديولوجية السياسية المعبرة عن الأفكار والعقائد التي لا بد أن يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون الناشطون في المؤسسة السياسية (نظام سياسي/ حزب سياسي) إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي، وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر الأخرى. ورغم أن أغلب الخطابات السياسية القائمة على الأيديولوجيات السياسية التي تؤمن بها الفئات والعناصر المختلفة في المجتمع دائماً ما تتضارب مع بعضها أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع، إلا أن أغلب الخطابات السياسية المؤدلجة تكون متشابهة في أسلوبها العاطفي وطبيعتها المحركة لعقول الجماهير^(٣٢).

وفي ظل الظروف التي تمر بها الدول العربية باتت الحاجة ضرورية لخطاب الدولة المدنية التي تؤكد على المواطنة بصرف النظر عن الانتماءات الدينية والمذهبية، وذلك من أجل كشف تناقضات وعمية ووحشية التنظيمات المتطرفة وعوائها للإنسانية وال عمران البشري، لاسيما أن خطابها المتطرف الذي ينسب نفسه إلى الإسلام يتبنى مفاهيم محددة تمثل البنية الفكرية والعقائدية والأيديولوجية التي ينطلق منها، من بينها الخصائص الآتية^(٣٣).

أولاً القداسة والإطلاق: تنسب التنظيمات المتطرفة خطابها للدين الإسلامي وتزعم أنه خطاب مقدس لأنه ديني ويستمد مفاهيمه من التأويلات والتفسيرات التي لا تمثل بالضرورة التيار الرئيسي السائد في الفقه والتفسير، ومع ذلك فهو يزعم لنفسه القداسة التي تميزه عن غيره من الخطابات الوضعية التي يصوغها العلمانيون والليبراليون والقوميون واليساريون، فهذه الخطابات لا تنتسب للدين وواضعوها غير مؤمنين لأنهم يريدون فصل الدين عن الدولة ويدعون لتطبيق المفاهيم والثقافة الغربية.

ثانياً دولة الخلافة أو الدولة الإسلامية: يمثل هذا المفهوم في خطاب ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية حجر الزاوية في تكتيك وإستراتيجية هذا التنظيم، فهو يهدف إلى إقامة دولة الخلافة أو الدولة الإسلامية التي يزعم أنها تطبق الشريعة والأحكام ومرجعيتها «أن لا حكم إلا لله» .

ثالثاً الطابع الثنائي: يزخر خطاب التنظيمات المتطرفة بثنائيات متعارضة ومتناقضة تناقضاً حاداً ويخلو من التعددية والتنوع، فالعالم منقسم في هذا الخطاب إلى (دار الحرب/ دار السلام) و(دار الكفر/ دار الإيمان)، و(الدولة الإسلامية / الدولة الكافرة) و(الإسلام /الجاهلية) و(فسطاط الإيمان / فسطاط

(الكفر)، وغير ذلك من الثنائيات الممتدة التي تتخذ طابعاً صراعياً ينحو منحى أدياً لا نهاية له ولا يلتقيان على أي وجه>

المطلب الثالث

استراتيجية الأبعاد النفسية

يمثل الجانب النفسي أحد الأبعاد ذات الأهمية الكبيرة في مواجهة ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب، ورغم تعدد المداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسرة لانتشار ظاهرة التطرف - خاصة في مراحل ما بعد التغيير - إلا إنه لم يتم إيلاء البعد النفسي تلك الأهمية المتواخاة، وتتمحور استراتيجية الأبعاد النفسية في مواجهة التطرف في ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي^(٣٤):

- الاتجاه الأول: يربط بين العدوان والتطرف أو العنف، ويرى أن العنف هو عدوان يتولد إما بشكل غريزي أو مكتسب عن طريق البيئة المحيطة.
- الاتجاه الثاني: يربط بين التطرف أو العنف والإحباط، ويرى أن الإحباط هو السبب الرئيسي لاندلاع العنف وانتشار التطرف في كافة المجتمعات، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.
- الاتجاه الثالث: يركز على التطرف والعنف؛ نتيجة للاضطرابات السلوكية التي تصيب بعض الأفراد وتدفعهم لاستخدام العنف مع الآخرين، كالعقد النفسية، أو التعرض لحوادث مؤلمة وصادمة، أو التعرض لأعمال عنف سابقة.

لذلك فإن التركيبة النفسية التي يمكن ملاحظتها لدى المنتمين للتنظيمات المتطرفة تشكل حافزاً أساسياً لأزمة الإدراك لديهم، إذ يتسم الكثير من هؤلاء بعدد من السمات، أهمها: العقلية العدوانية، والنفسية الكارهة للمجتمع، والشخصية النرجسية المستغرقة في الشعور بالسمو، والعجرفة، والافتقار بالسلطة المطلقة، والعصمة، والقدرة الكافية للحكم في مسائل الحقيقة المطابقة والعدالة، وهناك أيضاً بعض المنتمين الذين يحملون سمات الشخصية المصابة بجنون العظمة، وبالشك الدائم، وعدم الثقة بالآخرين، وهو ما يجعل هذه الشخصية تفسر تصرفات الآخرين على أنها نمط من الاضطهاد، والخداع، والتآمر ومن ثم يترسخ فيها الشعور المطلق بقدسية الرسالة التي يحملها الفرد ليبرر بذلك حالة التطرف لديه ضد الآخرين^(٣٥).

الخاتمة

أشار واقع المجتمعات العربية التاريخي والاجتماعي والسياسي منذ اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي إلى صعود الأبعاد الإثنية والعرقية والطائفية السياسية وسط هذه المجتمعات التي باتت وكأنها جزء أساسي من المشهد السياسي والحياة الاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية، الأمر الذي أفرز عن انتشار ظاهرة التطرف والعنف بصورة غير مسبقة نتيجة تلاقي مجموعة من العوامل المؤثرة التي كان لها دور في تنامي هذه الظاهرة التي أوجدت حالة

من عدم الاستقرار في هذه المرحلة العصبية من تاريخ المنطقة العربية وشعوبها، إذ بدا أن الأبنية النظامية سواء الداخلية لكل دولة منفردة أو الإقليمية مجتمعة، وكأنها تتعرض لاختبار تاريخي حاد، حول مدى قدرتها على مواجهة هذه الظاهرة السلبية التي تصاعدت مؤشراتنا ومظاهرها، ما بين اضطرابات سياسية، وعنف متزايد، وأزمات أمنية واقتصادية، جراء انتشار الجماعات الدينية المسلحة.

ويعد النظام الأمني الذي يمكنه تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية أحد أبرز الإشكاليات التي تزيد من خضم الاضطراب واسع النطاق الذي تشهده المنطقة، والتحويلات الهيكلية المتسارعة داخلها وحولها، سواء أكان على مستوى دول المنطقة، أو نظامها الإقليمي، أو النظام العالمي، إذ إن النظام الأمني في المنطقة العربية أخذ يواجه حالة اختلاف في تقديرات القوى الإقليمية والدولية لعوامل الاستقرار المنشود التي وصلت إلى حد التعارض في كثير من الأحيان، وبما لا يسمح بالتوصل لنظام أمني تتوافق حوله تلك القوى.

وقد أدى كل ذلك إلى حصول حالة الانفلات الأمني الخطير الذي أنتج بدوره عن بروز عدد من العناصر التي تزيد في تآزم الوضع في دول المنطقة ومحيطها الخارجي، وكان من بين تلك العناصر: تنامي نشاطات التنظيمات المتطرفة في ظل توافر البيئة الحاضنة والانهيار الوشيك للدولة في سوريا وليبيا، بعد تدهور الأوضاع في العراق جراء سيطرة التنظيمات المتطرفة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، وتنامي حدة التنافس والخلاف السعودي الإيراني على الساحة اليمنية في ظل خفق لانخراط الأمريكي في الإقليم.

الاستنتاجات

استناداً لما جاء في هذه الورقة البحثية فإنه قد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. المنطقة العربية تعاني من أزمة هوية، جراء عودة دور المكونات الأولية في الحياة السياسية العربية (العرق/ الطائفة/ القبيلة) وتنامي عدد من المغذيات والعوامل التي أسهمت في انتشار ظاهرة التطرف وشيوعها في المجتمعات العربية.
٢. هناك دلالات سلبية للتطرف تبدو واضحة في عدد من المظاهر الاجتماعية من خلال الميل لأفكار معينة، أو اعتناق الأفكار والإيمان بها رغم أنها تخالف ما اتفق عليه من قوانين (إلهية/ طبيعية/ وضعية)، أو ما أتبع من أعراف ذات صبغة إنسانية كأسس العدل والحرية والمساواة.
٣. أسهمت مجموعة من العوامل في انتشار ظاهرة التطرف والعنف في المنطقة العربية التي ترتبت نتيجة عدد من آليات، كانت سبباً في صناعة التطرف في المنطقة العربية.
٤. كان للأنظمة السياسية دوراً واضحاً في شيوع ظاهرة التطرف وانتشارها في المنطقة العربية.

٥. توجد عدد من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها في مواجهة ظاهرة التطرف في المنطقة العربية كاستراتيجية التنمية والإغاثة، واستراتيجية الأبعاد النفسية، والاستراتيجية الفكرية.

التوصيات

١. تطوير خطاب ديني جديد يكشف تناقضات الخطاب الإرهابي ويفكك مقولاته ويفضح خطورته على الأمة وتماسكها وعلى البشرية والمشارك الإنساني بين كافة الثقافات والأديان.
٢. إعادة التفكير في القوانين والتشريعات النازمة للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية، بما لا يسمح بتنامي ظاهرة التطرف وانتشارها في وسط المجتمعات.
٣. إنهاء التوتر وعدم الاستقرار في الدول العربية من خلال تضافر الجهود لمعالجة الأزمات السياسية والصراعات الداخلية والخلافات الاجتماعية ذات الأبعاد الدينية والطائفية والعرقية.
٤. قطع مصادر تمويل التنظيمات المتطرفة، والتحرك الجدي لتقريب وجهات النظر بين الدول العربية بما لا يسمح لتقديم أي نوع من الدعم لهذه التنظيمات المتطرفة.
٥. دراسة الوضع النفسي لأعضاء التنظيمات المتطرفة، وفق استراتيجيات تلائم الظروف التي تمر بها كل دولة من الدول العربية، سواء أكان من خلال اجتثاث مظاهر التطرف أو ادماج أعضاء تلك التنظيمات في نشاطات وطنية من أجل إيصالهم إلى مستوى من الانتماء الوطني.

Abstract

The prevalence of Extremism in the Arab Region-

Indications - Factors- Strategies

By Rasha Adnan

This Study aims at exploring the phenomenon of extremism and clarifying its Content, causes and repercussions in order to conclude the reliable approaches to address it and the extent of their success.

The problem of this study revolves around finding an answer to the main question, which states: what are the followed strategies to face extremism in the Arab Region?

The study seeks to prove the validity of the hypothesis which states: There is a lack of a clear comprehensive strategy such as specific mechanisms to address the phenomenon of extremism in the Arab Region and that the Standing mechanisms are only partial for focusing on one dimension solely, ignoring the other dimensions In order to verify the validity of the hypothesis and answer the questions of the current study, the descriptive, analytical approach has employed, for it happens to be the most reliable approach for such studies.

الهوامش

١. Mulloy, Darren : American Extremism: History, Politics and the Militia Movement (Rout ledge Studies in Extremism and Democracy) Reprint Edition, ٢٠٠٥, p. ١٨
٢. المستكاوي، طه أحمد : **العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية**، ٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة عين شمس.
٣. هلال، علي الدين وجميل مطر : **النظام الإقليمي العربي**: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ط ٣ .
٤. عنصر، العياشي : **العولمة والتطرف**: نحو استكشاف علاقة ملتبسة، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، تموز ٢٠١٥، ص ١١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥. عيسى، حنا: **التطرف الفكري**، عمان، موقع أبونا الصادر عن المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام في ١٢/١/٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: <http://www.abouna.org/content>.
٦. ليفي، جاك: علم النفس السياسي والسياسة الخارجية، في : دافيد، سيزر وآخرون (تحرير)، علم النفس السياسي، القاهرة، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ٤٥٧.
٧. Spears, Russell & others. Toward An Integrative Social Identity Model of Collective Action: A Quantitative Research Synthesis of there Socio Psychological Perspectives, Psychological Bulletin, Vo ١١٣٤, No٤., ٢٠٠٨, P.٥١٢.
٨. عنصر، مرجع سابق، ص ١٥.
٩. العودة، سلمان بن فهد: **غياب العدل منبع التطرف، في : ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب**، الدوحة، كتاب الأمة، العدد ١٦٧، آذار، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٥، ص ٦٧.
١٠. Nukhet, A. Sandal & Patrick James Religion and International Relations Theory: Towards A Mutual Understanding, European Journal of International Relations, Vol. ١٧, No٣, ٢٠١١, P٣-٦.
١١. عثمان، عثمان أبو زيد. **البعد السياسي للعنف، في : ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب**، الدوحة، كتاب الأمة، العدد ١٦٧، شباط ٢٠١٥، ص ٨٢، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية في قطر.
١٢. علي، خالد حنفي: **البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣، ص ٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٣. البيج، حسين علوان. **الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٦، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٠١، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٤. Pennock, Ronald: Democratic Political Theory, Princeton University, ١٩٧٩, P٢١٨.
١٥. رشدي، داليا. **آليات صناعة الكراهية وطبيعة الأنظمة السياسية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥، ص ٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٦. المنوفي، كمال. **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٦٥، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٧. رشدي، مرجع سابق، ص ٧.
١٨. عدلي، هويدا: **الكراهية في المجتمعات من منظور أزمة الهوية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٩، يوليو ٢٠١٥، ص ١٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

١٩. Bernd Simon & Bert Klandermans: Politicized Collective Identity, American Psychologist, Vol. ٥٦, No. ٤, ٢٠٠٤, P٣١٩.
٢٠. Clark, McCauley: The Psychology of Group Identification and the Power of Ethnic Nationalism, In Chirot, Daniel (Ed); Seligman, Martin E. P. (Ed).. Ethnopolitical warfare: Causes, consequences, and possible solutions , Washington, DC, US: American Psychological Association, ٢٠٠١, P٣٥٠.
٢١. إبراهيم، ماجد مورييس: الإرهاب: الظاهرة وأبعادها النفسية، بيروت دار الفارابي، ٢٠٠٥، ص ٣٨٢-٣٨٣.
٢٢. عثمان، مرجع سابق، ص ٨٤.
- ٢٣- محمد ، وليد سالم: الثقافة السياسية وأهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والأليات، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (٤١-٤٢) ، ربيع ٢٠١٤، ص ١٢٥ ، الجمعية العربية للعلوم السياسية.
٢٤. السعيد، فؤاد: دور العمى الإدراكي في تفسير ارتباك الربيع العربي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٦، ص ٢٩.
٢٥. أمين، حسين أحمد. من قضايا العلاقات الفارسية - العثمانية . دور جمال الدين الأفغاني في حادث اغتيال شاه ايران عام ١٩٨٦، لندن ، جريدة الحياة ، العدد ١٤٤٨٤ في ١٥/١١/٢٠٠٢، ص ١٠.
٢٦. الشيخ، ممدوح: أجيال العنف. الاستمرار والتغير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٧٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
٢٧. إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٠٤.
٢٨. الخالدة، محمود عبد الله، وحسين علي العموش : علم النفس السياسي والإعلامي، عمان، دار الحامد للنشر، ٢٠٠٨، ص ٨٩.
٢٩. عبد الحميد، محسن: تجديد الفكر الإسلامي، القاهرة، دار الصحوة، ١٩٨٥، ص ١٨.
٣٠. عثمان، مرجع سابق، ص ٨٧.
٣١. أبو ناضر، مورييس. لغة الخطاب السياسي بين الايدولوجيا، لندن ، جريدة الحياة ، العدد ١٢٧٧٥ في ٢٣/٢/١٩٩٨، ص ١١.
٣٢. فرحات، أحمد نبيل. ماهي الايديولوجية أو الايدولوجية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، ١٨/١٠/٢٠٠٨، من الموقع الإلكتروني: <http://www.hrdiscussion.com>
٣٣. محمد، عبد العليم. طبيعة الخطاب الإرهابي، القاهرة، جريدة الأهرام، العدد ٤٧٢٣٤، في ٢/٤/٢٠١٦.
٣٤. رشدي، داليا أحمد: الفراغات المجتمعية: دور البعد النفسي في تغذية عنف ما بعد التغيير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية- ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣، ص ٢١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
٣٥. الهضيبي، إبراهيم. الإخوان من الجماعة إلى الفرقة، القاهرة، الملف المصري، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

قائمة الكتب والمراجع:

١. الكتب العربية

- إبراهيم، ماجد مورييس: الإرهاب. الظاهرة وأبعادها النفسية، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٥.
- الخالدة، محمود عبد الله، وحسين علي العموش علم النفس السياسي والإعلامي، عمان، دار الحامد للنشر، ٢٠٠٨.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق : تاج العروس من جواهر القاموس، القاهرة، دار الهداية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- عبد الحميد، محسن: تجديد الفكر الإسلامي، القاهرة، دار الصحوة، ١٩٨٥.

- ليفي، جاك : علم النفس السياسي والسياسة الخارجية، في: دافيد، سيزر وآخرون، القاهرة، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
- ٢. الدوريات العربية**
- البيج، حسين علوان: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
- الجمال، أحمد المختار: الموسوعة السياسية المعاصرة، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١٤.
- حسنه، عمر عبيد : تقديم ، في : نخبة من الباحثين، ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، الدوحة، كتاب الأمة، العدد ١٦٧، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية- قطر، ٢٠١٥.
- رشدي، داليا أحمد: الفراغات المجتمعية: دور البعد النفسي في تغذية عنف ما بعد التغيير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية- ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣.
- رشدي، داليا أحمد: آليات صناعة الكراهية وطبيعة الأنظمة السياسية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٩، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٥.
- رفعت، سعيد: الأوضاع في المنطقة وما تفرضه من تناقضات في المواقف والمفاهيم، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١٤.
- السعيد، فؤاد: دور العمى الإدراكي في تفسير ارتباك الربيع العربي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٦.
- الشيخ، ممدوح: أجيال العنف.. الاستمرار والتغير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٤.
- عثمان، عثمان أبو زيد: البعد السياسي للعنف، في : ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، الدوحة، كتاب الأمة، العدد ١٦٧، آذار، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية في قطر، ٢٠١٥.
- عدلي، هويدا: الكراهية في المجتمعات من منظور أزمة الهوية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٩، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٥.
- علي، خالد حنفي: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، القاهرة، مجلة السياسة الدولية- ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣.
- عمار، رضوي: فرص التغلغل: تأثير العامل الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات، القاهرة، مجلة السياسة الدولية- ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣.
- عنصر، العياشي: العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، تموز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.
- العودة، سلمان بن فهد. غياب العدل منبع التطرف، في : ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، الدوحة، كتاب الأمة، العدد ١٦٧، آذار، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٥.
- محمد، وليد سالم: الثقافة السياسية وأهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والآليات، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (٤١-٤٢)، ربيع ، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ٢٠١٤.
- المنوفي، كمال: الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٠، أكتوبر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

- الهضيبي، إبراهيم: الإخوان من الجماعة إلى الفرقة، الملف المصري، القاهرة، العدد ٤، ديسمبر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٤.
- ٣. الرسائل الجامعية
- عبد الله، معتز سيد : الاتجاهات التعصبيه، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.
- المسنكاوي، طه أحمد : العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- ٤. الصحف
- أمين، حسين أحمد(٢٠٠٢). من قضايا العلاقات الفارسية - العثمانية . دور جمال الدين الأفغاني في حادث اغتيال شاه ايران عام ١٨٩٦، لندن ، جريدة الحياة ، العدد ١٤٤٨٤، ص ١٠.
- محمد، عبد العليم. طبيعة الخطاب الإرهابي، القاهرة، جريدة الأهرام، العدد ٤٧٢٣٤، في ٢٠١٦/٤/٢.
- أبو ناصر، موريس(١٩٩٨). لغة الخطاب السياسي بين الايدولوجيا، لندن ، جريدة الحياة ، العدد ١٢٧٧٥، ص ١١.
- ٥. المواقع الإلكترونية
- عيسى، حنا(٢٠١٦).التطرف الفكري، عمان، موقع أبونا الصادر عن المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.abouna.org/content/%D8%A7%D9%A4>
- فرحات، أحمد نبيل(٢٠١٦). ما هي الأيديولوجية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، الموقع الإلكتروني: <http://www.hrdiscussion.com/hr2750.html>
- ٦. المراجع الأجنبية
- Bernd Simon & Bert Klandermans : Politicized Collective Identity, **American Psychologist**, Vol. ٥٦, No. ٤ ,٢٠٠٢.
- Clark, McCauley : The Psychology of Group Identification and the Power of Ethnic Nationalism, In Chirot, Daniel (Ed); Seligman, Martin E. P. (Ed).. **Ethnopolitical warfare: Causes, consequences, and possible solutions**, Washington, DC, US: American Psychological Association, ٢٠٠١.
- Colema, Petar & Andrea Bartoli: Addressing Extremism The International Center for Cooperation and Conflict Resolution (ICCCR) Teachers College, Columbia University The Institute for Conflict Analysis and Resolution (ICAR) George Mason University, ٢٠١٥.
- Nukhet, A. Sandal & Patrick James: Religion and International Relations Theory: Towards A Mutual Understanding, **European Journal of International Relations**, Vol. ١٧, No٣, ٢٠١١.
- Mulloy, **Darren** : **American Extremism: History, Politics and the Militia Movement (Rout ledge Studies in Extremism and Democracy) Reprint Edition**, ٢٠٠٥.
- Pennock, Ronald : **Democratic Political Theory**, Princeton University, ١٩٧٩.
- Spears, Russell & others: Toward An Integrative Social Identity Model of Collective Action: A Quantitative Research Synthesis of their Socio Psychological Perspectives, **Psychological Bulletin**, Vo١١٣٤, No٤٢٠٠٨.